## نحن بنات طارق

**عائشة بلحاج**

وقفت أمّ كلثوم أمام الميكروفون، لتسجّل أغنية «والله سلام يا سلاحي»، خلال حرب 1967، ووصل إليها إنذارٌ بإمكانية قصف إسرائيلي مركز الإذاعة والتلفزيون. لكنّها أصرّت على إتمام التسجيل حتّى لو قُصف المبنى، أو هكذا يُروَى. لم تكن المرّة الوحيدة التي غنّت بها أمّ كلثوم في الحرب، بل لها أغانٍ كثيرة منها «راجعين بقوة السّلاح»، و«إنّا فدائيون»، لكنّ هذه الأغاني، رغم حماسّتها المُفرطة، رافقت الهزيمة لا النّصر. ولسُخرية المصائر، توفّيت أمّ كلثوم في 1974 ولم تغنّ لحرب 73، رغم أنّها عايشت الانتصار. وحتّى لو فعلت، لسنا واثقين من نجاح الأغنية. فبشكل ما تميل أغاني الانتصار لتكون أقلّ شهرةً من أغاني الهزيمة؛ أو بالأحرى أغاني المُقاومة، أو أغاني الحرب الحماسية الموجّهة لمواساة جنود يُضحّون بدمائهم من أجل ملايين نائمين في بيوتهم، إذا لم تُقصف.

حتّى الأناشيد الوطنية، سَيِّدةُ أغاني الحماس، إعلاناتُ حرب، وفرمانات عسكرية شديدة البأس. في موندیال قطر، انتبهتُ مع عزف الفقرة الأولى من أناشيد الدول المشاركة إلى كلمات الدماء والسيوف والبنادق والأعداء، التي ازدحمت في أفواه المُغنّين. دولٌ استقلّت، وانتهت من الحروب منذ زمن بعيد، فرضاً، ومازالت تهدّد الأعداء بالقتل والهلاك، وأحياناً لا يُرفق التهديد بسياقٍ يشترط عدوان هؤلاء الأعداء على البلاد. بل «الويل للأعداء» ويلٌ عام، وقد تصَمّ قائمةُ الأعداء، أولئك الذين يقتحم جنودها «البواسل» بلدانهم.

أليس من المُعيب أن يتواصل عزف أناشيد الحرب في أحداث رياضية، وهي المناسبات الوحيدة التي يُحتاج فيها النشيد بالنسبة للدول التي لا تفرضُ قراءة النشيد الوطني في الصباحات المدرسية، ولم تُبتدع فيها «تلاوة» النشيد في المناسبات العادية مثل الندوات؟

تخيل سيرسالية الندوة التي يقف فيها الحضور الكريم لترديد النشيد الوطني. وهذه البدعة الأخيرة بدعة اليمين الذي تتشح به بعض نخبة دولنا إمعاناً في «الوطنية». تخيّل أن يكون النشيد دعوةً للحرب وللقتل، والندوة عن السلم وحقوق الإنسان. مع أنّ هذه الأخيرة تبدأ من حقّ جوهري، من دونه لا حقوق، وهو الحقّ في الحياة. لعلّ الدول تنتبه إلى تغيير النشيد الحربي، إلى نشيد وطني سلمي، يفتخر بالبلاد من دون ذكر الدماء والأعناق، وأن يُحصر في الألعاب الرياضية. لأنّ الافتخار بالبلاد سلوك سائغ، فالمواطنة ليست المعيار الأساسي لقيمة الإنسان. مع ازدحام الدول بجنسيات مختلفة، يحقّ لها في البلاد مثلما يحقّ للمواطن الأصلي. ولا يمكن أن يقف نصف الحضور في قاعة لترديد نشيد وطني، لأنّ النصف الثاني غير مواطن، وغير معنيٍ بـ«التّلاوة الحماسية»، فيقف الجميع مُكرهاً. أليس ذلك استبداداً بفرض تعاليم رسمية على أفراد لا يؤمنون إلا بالإنسانية أو لا يملكون غيرها؟

في شهرة أغاني الهزيمة، وفي حروب المسلمين مع قريش، لم تشتهر قصيدة بقدر «نحن بنات طارق نمشي على النّمارق/ إن تُقبلوا نعانق أو تُدبروا نفارق/ لهند بنت عتبة. يجدر القول إنّ «النّمارق» هي جمع نُمرقة وهي الوسادة الصغيرة. وبغض النّظر عن أنّ معركة أحد انتهت لصالح قريش، لكن في الوقت الذي كانت تغنّي فيه هند، كانت الهزيمة تلاحقهم، فكان ذلك نداء الهزيمةِ للنصر.

القصيدة درسٌ لأصحاب النشيد الدموي، فهي ليست أغنيةَ دماء بل إغراء. تُغري هند رجال قريش بما ينتظرهم من مكافآت، عندما يعودون منتصرين، ولو امتلأت كلماتها بالدماء، والشماتة بالخصم، لما سمع عن قصيدتها أحد. مع غضّ النظر، تجاوزاً، عن فكرة الإغراء في الحافز الحربي، ودور المرأة هنا.

في نموذج آخر، كتب الشاعر الداغستاني رسول حمزاتوف أغنيةً متأثراً بزيارته مدينة هيروشيما اليابانية عام 1965، بعد رؤيته منحوتةَ طفلةٍ تُدعى «ساداكو» تمسك الغرانيق الورقية في يديها، و«الغرنوق» طائر بحري. هذه الأغنية التي تُؤدّى في الاحتفالات يُعيد النصر لا تمجّد الحرب بل الحزن. «يُخيّل إلي أحياناً أنّ الجنود الذين لم يعودوا من حقول الدّم/ لم يرقدوا تحت الأرض حين سقطوا/ بل أصبحوا غرانيقَ بيضاء...».

لعلّ الناس تُحبّ أصوات المهزومين المكسورة رغم شدّتها الظاهرة، لأنّ الهزيمة أسهل وأقرب من النصر. لكنّ التاريخ أثبت أن ما يدوم هي أغاني النّمارق والغرانيق، لا قَرَمانات السيوف والمدافع.

## نصرٌ أو هزيمةٌ في غزّة والضفّة الغربية معاً

**فايز أبو شمالة**

أيُّ وقفٍ لإطلاق النار في قطاع غزّة يعني هزيمةً قاسيةً للجيش الإسرائيلي، رغم ما ألحقه من قتلٍ وتدميرٍ وتخريب في ربوع غزّة. ووقف إطلاق النار هزيمةٌ للقيادة السياسية الإسرائيلية، التي راهنت على انتصار مطلق على رجال المقاومة. لذلك لا غرابة في أن تتهرّب القيادةُ الإسرائيلية من وقف إطلاقِ النار، ولا غرابة في أن تماطل في كلّ جولة مفاوضات، وتطرح مزيداً من الشروط التعقيدات التفاوضية، هروباً من لحظة الحقيقة، وتهرّباً من مواجهة الارتدادات المعنوية والحياتية على مجمل المجتمع الإسرائيلي.

وطالما لم يتحقّق العدو الإسرائيلي أيّ نصرٍ في داخل المدن الإسرائيلية، لا بوقف إطلاق النار من دون انكسار، وطالما أعيته إرادة المقاومة بمواصلة المواجهات الميدانية، وطالما جسّد الشعب الفلسطيني معاني الصمود والصبر كلّها... فالحرب على الأنفاق والإدانة والشجب من المجتمع الدولي، ومن حلفاء إسرائيل أنفسهم، أكثر ممّا تعرّضت له إسرائيل من انتقادات للمحرقة في غزّة، بل ستمارس الضغوط على إسرائيل من حلفائها الغربيين في أوروبا، وسواليونها، بوقف عدوانها على الضفّة الغربية فوراً، وهنا تدخل غزّة في خطّ وقف إطلاق النار لتطرح القيادة الإسرائيلية فكرة وقف إطلاق النار على الجبهات كلّها، في غزّة والضفّة الغربية ولبنان واليمن، وقف إطلاق نار شامل، وفي ذلك مخرجٌ لإسرائيل من مستنقع غزّة، وفي ذلك مصلحةٌ إسرائيلية في لجم المقاومة الفلسطينية في الضفّة الغربية.

هل تقبل قيادة المقاومة بمثل هذه الصفقة؟.. يشكّ كاتب هذه السطور في ذلك، طالما ظلّت القدس في بؤرة الاستهداف الصهيوني، وطالما ظلّ غول الاستيطان ينهش لحم الضفة الغربية، ويمضغ أمن الفلسطينيين واستقرارهم.

(كاتب فلسطيني)

تكثيف التفجيرات ضدّ جيش العدو في غزّة، ونجاح المقاومة في تطوير قدراتها الدفاعية، بحيث تمسي تكلفة بقاء الجيش الإسرائيلي في أرض غزّة أعلى بكثير من تكلفة وقف إطلاق النار، وهذا الأمر منوط بالأيام والأسابيع القادمة، وقد دلّت الشواهد أخيراً على تطوّر قدرات المقاومة، وعلى ارتقاء فعلها الميداني إلى درجة نصب الكمائن المُحكمة، وإطلاق الصواريخ حتّى العمق الإسرائيلي، وقبولها التخلّي عن مهمّة تغطية حدث بهذه الأهمّية، ينتمي اثنان من الصحافيين الأربعة (وائل الدحدوح وهند الخضري) إلى الصحافة التقليدية، في حين أنّ الآخرين (معتز عزايزة وبيسان عودة) خرجا من عالم الإعلام البديل. هم، باعتراف اللجنة، صحافيون متساوون مع زملائهم الغربيين في استحقاق التقدير والاعتراف، لعلّ هذا الترشيح هو الردّ الأقوى على المقتلة المتواصلة التي ترتكبها آلة الحرب الإسرائيلية ضدّ الصحافة المحلّية بحُجّة الانتماء إلى حركة حماس أو دعمها.

يأتي ترشيح الصحافيين الأربعة بعد منح الجائزة عام 2021 للصحافيين الفيليبينية ماريا ريسا والروسي دميتري موراتوف لنضالهما من أجل الدفاع عن حرّية التعبير في بلديهما باعتبار أنهما «يمثّلان كلّ الصحافيين الذين يدافعون عن هذه القيمة». بترشيحها الصحافيين الفلسطينيين الأربعة، تعترف اللجنة بأهمّية العمل الذي يقومون به للدفاع عن حقّنا في الوصول إلى المعلومة والصورة في مجزرة تدور فصولها في العتمة، كما وتشير إلى أنّ الإبادة التي لا يزال الإعلام الغربي يرفض استخدامها توصيفاً للقتل المروّع في أسوة بقمع الأنظمة الديكتاتورية لحرّية الصحافة والحقّ في التعبير، وبذلك تلغي الاستخدامات الترويجية عن حقّ الدفاع عن النفس في الدعاية الإسرائيلية، بما في ذلك تبرير القتل المتعمّد للصحافيين بحُجّة أنهم متعاونون أو أفراد من حماس». لا نحتاج لترشيح «نوبل» لنذكر هؤلاء الصحافيين كلّ يوم ونتابع نتاجهم الصحافي أو تغريداتهم. من دون عيونهم (واجسادهم) لم نكن لنعرف حجم المقتلة المتواصلة في غزّة، ولا تحوّل البقية الباقية من أهالي القطاع ممّن لم يقتل بعد مادّة للتشرّد. لا نعرف كثيراً عن آليات صمودهم. كيف يعملون؟ هل يأكلون؟ أين ينامون؟ هل يتمتّعون بأيّ شكل من أشكال الحماية؟ كيف ينقلون الحدث وهم جزء منه؟ كيف يتعاملون مع فقدان زملائهم وهو بات خبراً يتناقلونه وكأنه عمل روتينيّ؟ هل يخشون الموت، وكيف يتعاملون مع احتمالاته وهو أمر مُرجّح؟ كيف يتعاملون مع صدمة التغطية اليومية لمقتل زملائهم وأفراد من عائلاتهم؟ ماذا بعد؟

لم يثر قتل هذا العدد غير المسبوق من الصحافيين في غزّة أيّ صدمةٍ في مجتمع الصحافة العالمية سوى ببيانات اعتراض من منظّمات حقوقية. بات قتلهم أمراً عادياً لا يعدو أحياناً أن يكون خبراً صغيراً في صفحات الأخبار العربي. أخبار استهدافهم تأتينا كلّ يوم. في آخر حصيلة، قتل الصحافي إبراهيم محارب في قصف إسرائيلي استهدف مجموعةً من الصحافيين في خانيونس، وعثر على جثته بعد فقدانه. في موقعه في إستغرام، يحمّل إبراهيم صوَر زملاءٍ له قضوا في قصف إسرائيلي وكأنه يستعدّ للالتحاق بهم، ليصبح صورةً يرفعها زميلٌ له حتّى لا تغيب ذكراه. شاهدنا صوَر الصحافية سلمى القدومي وهي تُنقل بعد إصابتها برصاصة قنّاص في الظهر، شاهدنا رعب الاقتراب من الموت وألم الإصابة، في حين تنقل كاميرات الهواتف النقّالة لحظات الصدمة التي عاشتها. صحافيان آخران على الأقلّ قُتلا أخيراً، هما المصوّر الصحافي حسام منال الديكي، وقد قتل مع عائلته في قصفٍ لمخيّم المغازي، والمصوّر الصحافي حمزة مرتضى، الذي قتل مع آخرين في قصف إحدى المدارس في غزّة. ربّما أيضاً غيرهم سيُقتلون قبل نشر هذه السطور. من الصعب إحصاء أعداد القتلى الصحافيين لتباين الحصيلة. حتّى كتابة هذه السطور قتل 116 صحافياً وعاملاً إعلامياً على الأقلّ، بعضهم اعترفت إسرائيل بقتلهم، بحسب لجنة حماية الصحافيين، في حين تقول مصادر أخرى إنّ الرقم فاق 170 ضحيةً.

تحوّل الصحافيون المحلّيون، أو من تبقّى منهم في غزّة، ابطالاً من دون أن يقصدوا أداء هذا الدور. كرّس ترشيح لجنة نوبل لأربعة منهم هذه الهُوّية، التي يحملونها بفخر كما يحملون معاناتهم ويُعبّرون عنها في تغريداتهم، وكان هذه التغريدات باتت العلاقة الوحيدة (ولو وهمية) مع العالم الخارجي، حيث حياة أخرى طبيعية ممكنة. تقول هند الخضري في سلسلة تغريدات: «يا الله وين أروح بكل هالوجع اللي قلبي؟ ... خايفة أنام أصحى على كارثة».

(أستاذة جامعية في لندن)

## نوبل للشجعان

**فاطمة العيساوي**

رشّحت لجنة أربعة صحافيين فلسطينيين لجائزة نوبل للسلام، في اعتراف منها بأهمية عملهم غير المسبوق في نقل فظائع الإبادة في غزّة، وهو حدثٌ انفردوا في نقله، لغياب الصحافة العالمية، وقبولها التخلّي عن مهمّة تغطية حدث بهذه الأهمّية. ينتمي اثنان من الصحافيين الأربعة (وائل الدحدوح وهند الخضري) إلى الصحافة التقليدية، في حين أنّ الآخرين (معتز عزايزة وبيسان عودة) خرجا من عالم الإعلام البديل. هم، باعتراف اللجنة، صحافيون متساوون مع زملائهم الغربيين في استحقاق التقدير والاعتراف، لعلّ هذا الترشيح هو الردّ الأقوى على المقتلة المتواصلة التي ترتكبها آلة الحرب الإسرائيلية ضدّ الصحافة المحلّية بحُجّة الانتماء إلى حركة حماس أو دعمها.

يأتي ترشيح الصحافيين الأربعة بعد منح الجائزة عام 2021 للصحافيين الفيليبينية ماريا ريسا والروسي دميتري موراتوف لنضالهما من أجل الدفاع عن حرّية التعبير في بلديهما باعتبار أنهما «يمثّلان كلّ الصحافيين الذين يدافعون عن هذه القيمة». بترشيحها الصحافيين الفلسطينيين الأربعة، تعترف اللجنة بأهمّية العمل الذي يقومون به للدفاع عن حقّنا في الوصول إلى المعلومة والصورة في مجزرة تدور فصولها في العتمة، كما وتشير إلى أنّ الإبادة التي لا يزال الإعلام الغربي يرفض استخدامها توصيفاً للقتل المروّع في أسوة بقمع الأنظمة الديكتاتورية لحرّية الصحافة والحقّ في التعبير، وبذلك تلغي الاستخدامات الترويجية عن حقّ الدفاع عن النفس في الدعاية الإسرائيلية، بما في ذلك تبرير القتل المتعمّد للصحافيين بحُجّة أنهم متعاونون أو أفراد من

> لم يثر قتل عدد غير مسبوق من الصحافيين في غزّة أيّ صدمة في مجتمع الصحافة العالمية

## معضلة الصوتين العربي والمسلم في الانتخابات الأميركية

**أسامة أبو ارشيد**

يواجه العرب والمسلمون الأميركيون معضلةً أخلاقية وسياسية في الانتخابات الرئاسية المُقرّرة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني 2024. سيعني التصويت للمرشحة الديمقراطية كامالا هاريس لكثيرين منهم دوساً على ضمائرهم، ذلك أنّها نائبة الرئيس الحالي جو بايدن، الذي جعل من الولايات المتّحدة شريكاً في حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزّة، عدا عن أنّ مؤتمر الحزب الديمقراطي في شيكاغو (19 - 22 أغسطس/ آب الجاري)، رفض إعطاء أيّ فلسطيني أميركي فرصةً للحديث عن معاناة قطاع غزّة، في حين سمح لأحد أفراد عائلات المحتجزين الإسرائيليين بذلك. في الوقت ذاته، كان خطاب هاريس في المؤتمر مخيّباً لآمالهم لناحية تأكيد دعمها إسرائيل مع بعض الكلمات الفارغة عن تعاطفها مع الضحايا المدنيين في قطاع غزّة، أمّا عدم التصويت لها، أو التصويت لمرشّح ثالث، مرشّحة حزب الخضر جيل ستاين، أو المرشّح المستقلّ كورنيل ويست، فسيعني عملياً تصويتاً للمرشّح الجمهوري دونالد ترامب، الذي سيستفيد من كلّ صوت يذهب عادةً إلى الديمقراطيين ولكنّه يُغيّر وجهته في الانتخابات المقبلة، حتّى وإن لم ينلْه هو. ومع أنّ الخيار قد يبدو لبعضهم بسيطاً، والمتمثّل في معاقبة إدارة بايدن على تواطؤها في جريمة الإبادة في قطاع غزّة، إلّا أنّه ليس كذلك، فترامب لا يقلّ سوءاً ووحشيةً عن بايدن وهاريس، وهو داعم بجنون ومن دون ضوابط لإسرائيل، دع عنك خطورته على العرب والمسلمين الأميركيين أنفسهم.

في مواجهة هذه المعضلة، يبحث النشطاء العرب والمسلمون الأميركيون (لا يشمل هؤلاء المسلمين من السود الأميركيين والذين يصوّت جُلّهم تاريخياً للمرشّح الديمقراطي) عدداً من الخيارات، لكن أيّاً منها لا يبدو مثالياً أو من دون تداعيات سياسية وأخلاقية على السواء. تنطلق الخيارات كلّها بالنسبة لغالبية العرب والمسلمين من أنّ التصويت لترامب خطٌّ أحمرُ وليس خياراً قائماً. لكن، هذا لا يعني أنّ أقلية منهم لن تفعل ذلك، كما حصل عام 2016. كما أنّ حملة ترامب تُبدي حرصاً كبيراً على جذب بعض الأصوات العربية والمسلمة لمعسكرها، وتحديداً في الولايات الترجيحية، خصوصاً في ميشيغان، بالإضافة إلى ولايات بنسلفانيا وجورجيا ومينيسوتا ووسكنسن ونورث كارولينا، أو على الأقلّ إبعادهم عن معسكر هاريس. وللتحقيق ذلك فإنّ حملة ترامب عيّنت مُنسّقين للتواصل مع العرب والمسلمين الأميركيين، من بينهم زوج ابنته تافيني، مسعد بولس، لبنانيّ الأصل. وتراهن حملة ترامب على أنّ إقناع عددٍ كبير من العرب والمسلمين الأميركيين في الولايات الترجيحية بعدم التصويت لهاريس، على خلفية غضبهم من دعم إدارة بايدن جرائم إسرائيل في قطاع غزّة، قد يُساهم في خسارتها الانتخابات الرئاسية التي تشير استطلاعات الرأي إلى أنّها متقاربة جدّاً. وثمّة سوابق لخسارة مرشّحين ديمقراطيين بسبب عدم حماسة قاعدتهم الانتخابية، وذلك كما حصل مع هيلاري كلينتون عام 2016 أمام ترامب، رغم أنّ استطلاعات الرأي حينها كانت تتنبأ بفوز ساحق لها. في حين خسر نائب الرئيس آل غور أمام المرشّح الجمهوري جورج بوش الابن، عام 2000، بسبب بضع مئات من الأصوات في ولاية فلوريدا، وكان الصوت المسلم حاسماً فيها.

يمكن تلخيص الخيارات التي يجري بحثها في أربعة: أوّلاً، «بلع الموس» والتصويت لهاريس وللحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والولائية، ذلك أنّ البديل المتمثّل في ترامب والجمهوريين أشدّ تأييداً لإسرائيل ودعماً لها، أو على الأقلّ أن ترامب سيكون بذات سوء وانحياز بايدن بنسلفانيا وجورجيا ومينيسوتا ووسكنسن ونورث كارولينا، هذا الرأي، يتمثّل في الخطر الذي يمثله ترامب والجمهوريون على الوجود العربي والإسلامي في الولايات المتّحدة، خصوصاً في ضوء تهديدات الرئيس السابق العلنية لإعادة العمل بحظر دخول مواطني دول عربية وإسلامية للولايات المتّحدة، كما فعل عام 2017. فضلاً، عن تهديده بقطع المنح عن طلاب الجامعات الأميركية الذين يتظاهرون دعماً لفلسطين، وإبعاد من يحمل تأشيرات دراسية منهم، وحديث بعض مساعديه عن نيته إغلاق منظّمات عربية وإسلامية أميركية. ويقول أصحاب هذا الرأي إنّ ثمّة متعاطفين مع قضايانا في الحزب الديمقراطي يمكن العمل معهم والضغط من خلالهم على هاريس في حال أصبحت رئيسة في مقابل الجمهوريين الذين لا يوجد لنا بينهم حلفاء حقيقيون ومُؤثّرون. مشكلة هذا الخيار أنّه يتجاهل أنّ أغلب المصوّتين العرب والمسلمين (من غير السود الأميركيين) لن يتجاوبوا، على الأغلب، معه على أسس أخلاقية وضميرية. ثانياً، معاقبة الديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية (بمعنى عدم التصويت لهاريس والتصويت كغير ملتزم أو لمرشّح رئاسي ثالث)، مع التصويت لمرشّحيهم في الانتخابات التشريعية والولائية، بحيث تكون هناك حكومةٌ منقسمةٌ في حال فاز ترامب بالرئاسة، وفاز الديمقراطيون في انتخابات الكونغرس تحديداً. حينها، حسب منطق أصحاب هذا الرأي، يمكن الحدّ من قدرة ترامب على إيذاء العرب والمسلمين الأميركيين، ذلك أنّ الكونغرس ليس تحت سيطرته، وفي الوقت نفسه يمكن لجم قدرته على دعم إسرائيل بعد أن يفهم الديمقراطيون أنّ ثمّة ثمناً دفعوه بسبب إهمالهم أصوات العرب والمسلمين الأميركيين. رغم ما في هذا الخيار من إيجابيات، إلّا أنّه غير مضمون التحقّق. من ناحية، فإنّ أغلب المصوّتين سيواجهون مشكلةً في التمييز بين التصويت للرئيس والتصويت لغيره من المرشحين التشريعيين والولائيين في البطاقة نفسها. أيضاً، في حال نجاح هاريس من دون الصوتين العربي والمسلم فإنّ هذا قد يُضعف قدرتهم على التأثير داخل الحزب الديمقراطي في القضايا التي تهمّهم وترتبط بوجودهم في الولايات المتّحدة، أمّا في حال نجاح ترامب جزّاء ذلك، فإنّ هذا سيعني أربع سنوات عجاف لهم تحت رئاسته، فضلاً عن مزيد من الانحياز الأعمى لإسرائيل. دع عنك هنا إمكانية أن يلومهم حلفاء لهم في ما يُعرَف بـ«حركة العدالة الاجتماعية» على التسبب بنجاح ترامب الذي لن يُوفّر أحداً من الاستهداف. ثالثاً، التصويت لمرشّح رئاسي ثالث، وعدم التوصية بالتصويت لجميع الديمقراطيين، تشريعياً وولائياً، عقاباً لمن وقفوا مع إسرائيل منهم، وتحمّل أربع سنوات من الضغط والاستهداف إذا نجح ترامب جزّاء ذلك، في مقابل أن يُدرك الديمقراطيون خطاهم ويُغيّروا سياساتهم في الانتخابات النصفية عام 2026، والرئاسية بعد ذلك عام 2028. إلّا أنّ هذا الخيار يحمل مخاطر الخيار الثاني ذاتها إن أصبح ترامب رئيساً، وكان الجمهوريون أغلبيةً في مجلسيّ النواب والشيوخ.

رابعاً، التصويت «غير ملتزم» رئاسياً، وتحميل الديمقراطيين خسارة الانتخابات الرئاسية، إن حدثت. إلّا أنّ هذا الخيار يحمل مخاطر الخيارين الثاني والثالث ذاتها.

باختصار، لا يوجد خيار ذهبي للعرب والمسلمين الأميركيين في انتخابات نوفمبر المقبلة، وحتّى يكون لأصواتهم تأثير فإنّ هذا يتطلّب أن تكون نتيجة الانتخابات متقاربةً جدّاً. وفي الأحوال كلّها، فإنّ المخاطر التي يواجهونها تتمثّل في الفشل في تغيير السياسات الأميركية، ومع ذلك فإنّهم مطالبون بالموازنة بين خيارات سيئة كلّها.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

> يواجه العرب والمسلمون في انتخابات نوفمبر الأميركية محاذير أكثر من الفرص المتاحة، وهم مطالبون بالموازنة بين خيارات سيئة كلّها

## المغرب ومحكّ «فيفا» الحقوقي والتنموي

**عبدالله هداري**

المراهنة على الفوز في اللعبة الأكثر شهرةً في العالم لا تنحصر في كسب المقابلات الكروية فحسب، فالربح قد يتّخذ صوراً وأشكالاً أخرى تستحقّ هي الأخرى المراهنة عليها، وحسب رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب أمينة بوعياش: «الأحداث الرياضية الكبرى ليست سبباً في الاحتفال فحسب، بل هي فرصة للنهوض بوضعية حقوق الإنسان ومناسبة قوية لإحداث تغييرات إيجابية على هذا الصعيد» (مقتطف من مقدّمة تقرير نُشر في 31 يوليو/ تمّوز 2024 في الموقع الرسمي لـ«فيفا»).

في غمار تظاهرة كأس العالم في قطر 2022، انطلقت قصّة المغرب القديمة - الجديدة في عشق هذه الرياضة، فانتقل من المراهنة على ربح كأس العالم، باعتباره بلداً كروياً بامتياز، إلى المراهنة على التنظيم هذه المرّة، وهو ما تحقّق بنيل ملفّه المشترك (Yalla Vamos)، شرف تنظيم كأس العالم 2030، بمعية بلدين مجاورين (إسبانيا والبرتغال)، تربطه بهما علاقات تاريخية وجغرافية وثيقة. غير أنّ الظفر بتنظيم هذه التظاهرة العالمية، كما هو معلوم، يقتضي التعهّد بالتزامات تشمل مجالات حيوية عدّة. وهذا هو العنصر المحمود في المراهنات العالمية الكبرى، يُخرجك من سياج العزلة الوهمي، ويدفعك إلى أقصى درجات التحدّي والاستعداد. ولعلّ أهمية هذه المراهنة تتزجمها المراسلة الرسمية التي بعث بها فوزي القجع، في ديسمبر/ كانون الأول 2023، بصفته رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، إلى مؤسّسة دستورية مغربية هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتبار المجلس جزءاً من الطاقم الفني المكلّف بملفّ ترشّح المغرب، ثمّ باعتباره المؤسّسة الدستورية الكفيلة بوضع تقرير حول وضعية حقوق الإنسان في البلاد. وفي هذا السياق، جاء التقرير المُنجز «دراسة تحليلية لحقوق الإنسان في المغرب كمستضيف لكأس العالم 2030»، الذي نشر في الموقع الرسمي لـ«فيفا» في 31 يوليو.

يرصد التقرير وضعية الحقوق الأساسية (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية)، كما يُرشد إلى ضرورة الالتزام بتعهدات عديدة قبالة النظام الدولي لحقوق الإنسان، والتي تعني أنّ المغرب سيظلّ ملفه على كفّ عفريت ما لم يفِ بها، وفق جدولة جدّية واضحة خلال السنوات الستّ المُقبلة. يعي المرء، بعد الاطّلاع على مضامين التقرير التفصيلية، أنّ المغرب قُبِلَ على حزمة من التطلّعات التي ستميّز سنواته المقبلة، بما يظهر بوضوح أنّ عديداً من المبادرات السياسية يحملونها بفخر كما يحملون معاناتهم ويُعبّرون عنها في تغريداتهم، وكان هذه التغريدات باتت العلاقة الوحيدة السياق الاستعداد لهذه التظاهرة العالمية. ولذا، بدأت معالم التحضير لهذه المناسبة في الظهور في مستوى البنيات التحتية، الآخذة في التحسّن شيئاً فشيئاً، وإن بإيقاع بطيء لا ينسجم مع حجم المنافسة العالمية. وكذلك الإعداد لإصدار تعديلاتٍ على مدوّنة الأسرة، تنسجم وسقف التعهدات الواردة في التقرير، سواء بالنسبة لحقوق الزوجات والمرأة عموماً، وبالنسبة للأطفال. وفي سياق هذه الاستعدادات أيضاً، يمكن أن نفهم سلسلة الإعفاءات أخيراً، التي بموجبها أطلق عديد من سجناء الرأي والصحافيين، وهي تغيّرات إيجابية وجزء من التوصيات التي كان قد أوصى بها المجلس في تقارير محلّية سابقة. من دون أن نغفل إنشاء محطّات تحلية المياه (بلغت 14 محطة مع برمجة إنجاز 22 محطة أخرى)، استجابةً لأزمة المياه المصاحبة للتغيرات المناخية وموجة الجفاف المتتالية التي ضربت المغرب (انظر مذكّرة المجلس «الحقّ في الماء... مداخل لمواجهة الإجهاد المائي بالمغرب»، أكتوبر/ تشرين الأول 2022).

إذاً، تبيّن هذه الأمور كلّها أنّ البلد ليس أمامه من خيار إلّا الاندماج أكثر في المنظومة العالمية، حقوقياً وسياسياً، وهي الصيغة التي اصطلح عليها التقرير بعبارة «مصادقة المغرب على العديد من القوانين الدولية»، المتعلّقة، مثلاً، بحقوق تشغيل عاملات المنازل وشروطه، واختصاص المحاكم العسكرية بالجرائم العسكرية، أو تلك المرتكبة في زمن الحرب، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون منع الاتّجار بالبشر، وقانون مكافحة العنف ضدّ المرأة، والاعتراف بالإمازيغية لغةً رسمية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومبادرة مكافحة الفقر والهشاشة، وسياسة الهجرة غير النظامية، وإصلاح المؤسّسات المالية... إلخ. هذه الإصلاحات كلّها، وغيرها، جوانبُ أخذ التقرير على عاتقه التنويه بها، واعتبارها مكتسباتٍ تُقوّي ملفّ المغرب، لكنّه في المقابل دعا إلى إعادة النظر في مجموعة من الملفّات الحسّاسة الأخرى، التي تحظى بمكانة حقوقية قوية عالمياً، أوّلها إلغاء عقوبة الإعدام، إلى جانب إلغاء تجريم العلاقات الرضائية خارج مؤسّسة الزواج، والدعوة إلى تجريم الاغتصاب الزوجي، ومزيد من المطالب التعديلية الخاصّة بمدوّنة الأسرة، التي من الواضح أنّ المجلس يرى أنّ عدم إحداث تعديلات بخصوصها سيفقد هذه المدوّنة قيمتها الدولية، بالأخص مسألة إلغاء المادة 20 من مدوّنة الأسرة الخاصّة بزواج القاصرات دون سنّ 18، وإلغاء ما اعتبره التقرير أحكاماً تمييزية ضدّ النساء، وضمان المساواة في مسائل الحضانة والأطفال والمملكات والميراث، وكذلك إلغاء القوانين التمييزية تجاه الأمّهات العازبات والأطفال المولودين خارج مؤسّسة الزواج. هذا، بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية العامّة أو تلك المتّصلة بالحريات الرياضية الكبرى، من قبيل حقوق العمّال، عبوراً إلى مسألة التمييز الرقمي، والتي تمسّ نقاطاً حسّاسة بالنسبة للمجتمعات المسلمة، كحقوق المثليين، إلى جانب حقوق الأجانب المتعلّقة بالإقامة والتجنيس. وينتقد التقرير عدم اعتماد المغرب بعد استراتيجية واضحة وخطّة عمل مدروسة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان، وهي المسألة المطلوبة بإلحاح بالأخصّ في سياق الإعداد لكأس العالم. ومنها أيضاً الحقّ في بيئة نظيفة ومستدامة، ارتباطاً بتحدّيات توافد المشجّعين من بلدانهم نحو البلدان المضيفة لكأس العالم، التي من شأنها التسبّب في انبعاثات تزيد مستويات الاحتباس الحراري، وتأثيرات إنشاء ملاعب ومرافق رياضية جديدة، بالإضافة إلى تحسين وضع المهاجرين ومنحهم حقوقهم في تكوين نقابات وجمعيات.

هذه كلّها، كما نلاحظ، قضايا حقوقية ملحّة لا تقبل التسويف والمناورة، ستضع المغرب بلداً مضيفاً على المحكّ، ولهذا، لا بدّ له من التفكير في صيغة واقعية وجدّية في التعامل معها، باعتبارها عقبات وتحدّيات ليست بالهيّنة، فتوفير الدعم المالي الخاص بإعداد بنية تحتية تستجيب وحجم هذه التظاهرة العالمية، مسألةٌ جدّ حرجة في مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، أمّا البعد الحقوقي المرتبط بالتعبير عن الرأي والحرّيات العامّة فهو أيضاً من المشاكل التي لا يزال النظام المغربي يترنّح في مسألة التعاطي معها، والتي لطالما جعلها شكلية لا يراد لها تجاوزُ المرحلة «الانتقالية». لذا، ففعلية الإصلاح تقتضي إفراغ السجون من بقيّة المعتقلين (معتقلي حراك الريف)، وفتح المجال مُجدّداً أمام الصحف ووسائل الإعلام المستقلّة، والجمعيات الحقوقية، والمنظّمات الدولية، للوجود والتعبير والحكامة والانتقاد، والمشاركة في صناعة هذا الحدث ونجاحه.

هي فرصة كبرى، لا يمكن الجزم بمستويات نجاح المغرب في استغلالها لزحزحة واقعه الاقتصادي والسياسي والحقوقي والتنموي، كما لا يمكننا التكهّن بمستويات الأثر المؤسّساتي الذي ستخلّفه، لكنّ الذي ندرك جيّداً أهمّيته أنّ الانخراط مع دول من قبيل البرتغال وإسبانيا مسألة تعنى الاستفادة والتعلّم والمشاركة، وتعني فتح البلاد على مرأة العالم، كما أنّ التعهّد بمزيد من الالتزامات الحقوقية والمؤسّساتية، هو الآخر يعني التقدّم خطوات لا يمكن التراجع عنها، وإلّا فإنّ نتيجة ذلك ستكون معلومة العواقب. وأخيراً، فإنّ القدر قد يلعب لصالح الشعب المغربي الراغب في تطوّر دخله الشهري ونمط عيشه ومدنه ومؤسّساته ومرافقه العامة، كلّها صور سيكشف الواقع حقيقتها في السنوات المُقبلة.

(كاتب مغربي)

> عديدٌ من المبادرات السياسية والحقوقية التي سيقدم عليها النظام الحاكم في مُقبل الأيام لن تنفصل عن سياق الاستعداد لهذه التظاهرة العالمية

## الحصّ والقدّومي وهذه المفارقة

**معن البياري**

اجتمع رئيس وزراء لبنان الأسبق، سليم الحص (94 عاما)، والمؤسّس في حركة فتح رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية مؤخراً، فاروق القدّومي (93 عاما)، في أنهما توفّيا، رحمهما الله، وفي أن أياما ثلاثة تفصل بين وفاة كلٍّ منهما، وفي أنهما قريبان جدّاً في عمريهما. غير أن الجامع بينهما، الأدْعى إلى الالتفات إليه، ما وُصفا بها من مناقب كانا عليها، وأبرزُها عروبيّتهما ومبدئيّتهما في معاداة إسرائيل ونُصرتهما المقاومة، وكذا نظافة اليد ونزاهتهما في غير شأن. وقد جاء الناعون الكثر على كثيرٍ مما أقاما عليه من شمائل، لم يكن الإتيان عليها من التزيّد المعهود في المراثي وإنشائيات الفقد، وإنما تأشيراً حقيقيّاً إلى ما تحلّى به الرجلان في عملهما العام، اللبناني والفلسطيني. وقد تركّز الحديث عن فاروق القدّومي على مناوأته اتفاق أوسلو، الذي رآه «خيانة» للمبادئ التي قامت عليها منظّمة التحرير، فآثر البقاء في الخارج (تونس وعمّان)، فلم يدخل إلى الأراضي الفلسطين

# هل لا تزال القضية الفلسطينية مركزية في العالم العربي؟

**بهي الدين حسن**

سيتذكّر التاريخ عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 في أكثر من عنوان، بصرف النظر عن نيّات من خطّطوا لها. واحدة من قراءاتٍ لهذا الحدث أنّه أزاح الستار عن قرار توافقي جماعيٍّ عربيٍّ، لم يُتّخذ في اجتماع بعينه، بإزاحة القضية الفلسطينية من موقعها أولويةً مركزيةً، لتنحدر إلى مكانةٍ مُتدنّية ضمن طابور يضمّ مآسيَ عربيةً أخرى (في السودان واليمن وليبيا وسورية ولبنان وغيرها). لا تلقى تلك القضايا الحدّ الأدنى من المتابعة من الملوك والرؤساء العرب، ولا من جامعة الدول العربية، وبالتالي، لا تحظى بمبادرات جماعية، ويُترَك أمرها للدول العربية المُؤهّلة أكثر من غيرها لتحجيم الأضرار الأمنية لكلّ قضية على حدة. لم تعُد توجد قوة دفع جماعية رسمية عربية خلف القضية الفلسطينية في الساحة الدولية في مناسبةٍ قد تدخل التاريخ لاحقاً باعتبارها «النكبة الثانية». حتّى صوت الجزائر، التي كانت خلال عقود عدّة، أبرز حاضنة للقضية الفلسطينية ولفصائل المقاومة كلّها، اختفى. أكثر الدول نشاطاً في الساحة الدولية دعماً للأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني منذ السابع من أكتوبر غير عربية؛ جنوب أفريقيا. أبرز الدول التي تقود مبادرات دبلوماسية داعمة لفلسطين وعقابية لإسرائيل دولياً غير عربية ولا إسلامية، في مقدمتها النرويج وأيرلندا وبلجيكا وإسبانيا. من اللافت للانتباه الأولوية التي يمنحها للتوصّل إلى وقف لإطلاق النار في غزّة وزيرُ خارجية بريطانيا الجديد، ديفيد لامي، الذي تسلّم منصبه الشهر الماضي (!).

يصعب تحديد ساعة الصفر التي اتُّخذ فيها ذلك القرار التوافقي الجماعي بتقزيم موقع المسألة الفلسطينية في جدول الأعمال العربي الرسمي. وكانت معركة الكرامة عام 1968، التي خاضها الجيش الأردني إلى جانب المقاومة الفلسطينية الناشئة في مواجهة جيش الاحتلال الإسرائيلي للضفّة الغربية، قد دشّنت الالتفاف الرسمي العربي حول المقاومة الفلسطينية المسلّحة، ومنحها مقعد منظّمة التحرير في جامعة الدول العربية. على الأرجح، بدأ انفضاض ذلك الإجماع العربي الرسمي حول القضية الفلسطينية منذ الغزو العراقي للكويت أغسطس/ آب 1990. في ذلك الوقت، انزلق ياسر عرفات وقيادات بارزة في منظّمة التحرير لتأييد الغزو إلى جانب رموز ثقافية فلسطينية مرموقة وسط تعاطف شعبي فلسطيني ملحوظ داخل الكويت وخارجها، رغم أنّ الكويت كانت حينذاك من أهمّ حواضن الدعم السياسي والمادي لفلسطين. كان الفلسطينيون حينذاك نحو 20% من تعداد سكّان الكويت. في المقابل، شاركت جيوش دول عربية في تحرير الكويت إلى جانب القوات الأميركية، في مقدمتها قوّات من مصر والسعودية وسورية. لم تتمكن منظّمة التحرير من إعادة فتح مكتبها في الكويت إلا بعد نحو ربع قرن، لكنّ من المشكوك فيه أن الجرح الدامي الذي أصاب المزاج الشعبي المتضامن مع القضية الفلسطينية في الكويت ومنطقة الخليج ودول عربية أخرى كان قد التأم قبل السابع من أكتوبر.

العقدان الفاصلان بين معركة الكرامة والغزو العراقي للكويت كانا فترةً حافلةً بالصراعات السياسية العنيفة بين حكومات عربية من أجل اختطاف «الورقة» الفلسطينية، أو لتحييد أثرها في التفاعلات السياسية الداخلية في تلك الدول. الأمر الذي أدّى إلى اندلاع مواجهات مسلّحة دامية بين المقاومة الفلسطينية وجيوش (ومليشيات) عربية في الأردن ولبنان وسورية، وازدياد حدّة التنازع السياسي داخل منظّمة التحرير، وانزلاق قيادات فلسطينية لدعم وجهات نظر عربية متعارضة في معارك التخوين المتبادل بين حكومات عربية (سورية والعراق وليبيا ومصر)، خصوصا بعد اتفاقية كامب ديفيد (1978). فضلاً عن استخدام عناصرَ فلسطينيةٍ لحساب استخبارات عربية في اغتيالات لقادة فلسطينيين وعرب. دفع الشعب الفلسطيني، خصوصاً في مخيّمات الأردن ولبنان ثمناً دامياً باهظاً نتيجة تلك الصراعات الفلسطينية – الفلسطينية والفلسطينية - العربية.

كانت نظم الحكم الجمهورية في الدول العربية (باستثناء تونس والسودان) هي أعلى صوتاً من النظم الملكية في الدعم الصاخب للقضية الفلسطينية، خاصّة تلك التي استولت على الحكم من خلال انقلاب عسكري (مصر وسورية والعراق وليبيا)، لكن الجمهوريات الأربع صارت بعد حرب أكتوبر (1973) أكثر شراسة في التنافس فيما بينها في السيطرة على القرار الفلسطيني وإخضاعه لاستراتيجياتها الخاصّة في التخلّص من تركة الاحتلال الإسرائيلي، وفي الطموحات الجنونية (كان جمال عبد الناصر قد بذر بذورها منذ الخمسينيّات) لبعض قادتها في احتكار الزعامة السياسية في العالم العربي. لم تكن مواقف أي من نظم الحكم في الدول الأربع نزيهةً فيما يتّصل بالقضية الفلسطينية. اختلفت فيما بينها في مقاربتها المسألة الفلسطينية، لكنّها توافقت في أولويات محددة، تمثّلت في تأمين احتكار الحكم في بلادها، وفي تضليل الرأي العام في كلّ دولة منها، وفي المنطقة، بخصوص الأهداف الخاصّة الآنية وبعيدة المدى لكلّ منها فيما يتّصل بإدارة ما كان يسمّى حينذاك «الصراع العربي الإسرائيلي»، وفي النزوع الانتهازي إلى تبنّي مشاريعَ وحدةٍ عربيةٍ كرتونيةٍ ولتوظيف المسألة الفلسطينية في هذا السياق، وفي العمل لتجنّب إحراجات سياسية تنتج من الارتفاع النسبي للسقف السياسي لمنظّمة التحرير.

كانت هذه النظم قد حصدت ثمارَ نصفَ قرنٍ من كفاح الشعوب في المنطقة ضدّ الاحتلال الأجنبي قبل النكبة الفلسطينية. لكنّ هذه النظم أورثت شعوبها مآسيَ لا تقلّ هولاً عن الاستعمار القديم، بما في ذلك احتلالات جديدة في سورية (إسرائيل، ثمّ روسيا وإيران)، وتفكيك أواصر الدولة في ليبيا، وخوض حروب إبادةٍ ضدّ شعوبها في سورية والعراق والسودان، وإفقار أكبر دولة عربية (مصر) وتحويلها أكبرَ مُتسوّلٍ للقروض والمنح، وخوض كبريات الدول العربية حروباً داميةً استهلكت ثرواتها، وأفنت مئات الآلاف من خيرة جنودها، مثال مصر في اليمن، ثم انزلاقها إلى حرب 1967، واحتلال إسرائيل ما تبقّى من فلسطين. أيضاً انزلاق العراق المستهتر إلى حرب دامية مع إيران، ثمّ غزو الكويت واحتلالها. لم تتّخذ هذه القرارات الكارثية ممتدّة المفعول مُؤسّساتُ دول، بل أفرادٌ غير مسؤولين أمام أيّ طرف، أداروا دولهم (وما زالوا) بمنطق قُطّاع الطرق. ثم لم يكن غزو الكويت محطّةَ التحوّل في جدول الأعمال الرسمي العربي تجاه المسألة الفلسطينية، بل ذروة تراكمات كارثية سارت كلّها في اتجاه واحد: تعريب النكبة الفلسطينية. كانت الحاجة إلى نظام سياسي حديث وديمقراطي أحد أهمّ الاستنتاجات التي استخلصتها النُخَب السياسية في العالم العربي في أعقاب الهزيمة القاسية التي تلقّتها جيوش دول عربية في 1967 بأيدي جيش «كيان» كان يترفّع أغلبية العرب حينذاك عن منحه صفة «دولة». لاحقاً، قال المشير عبد الغني الجمسي (ترأّس غرفةَ عمليات الجيش المصري في حرب أكتوبر 1973) إنّه كان يجب إبعاد العسكريين عن السياسة، معتبراً ذلك أحد أهمّ مستخلصات الهزيمة التاريخية. لكنّ ذلك لن يحدث حتّى بعد نصف قرن.

لم تكن حركات الاحتجاج الطلابي والشعبي على الهزيمة التي توالت في المنطقة منذ 1968 تنظر إلى مطالب الديمقراطية وحرّية الصحافة بمعزل عن تحرير الأراضي العربية والفلسطينية المُحتلّة، بل تعتبرها أسلحةً لا غنى عنها في التعبئة والتحشيد من أجل هدف تحريري وطني. حدث في التسعينيات تطوّر نوعي مهمّ في جدول أعمال شعوب المنطقة. عالمياً، انهارت أكبر كتلة من النظم التسلّطية في العالم، والتي كانت تعرف بالعالم الاشتراكي. عربياً، صارت النظم التسلّطية في العالم العربي تحت ضغوط أكبر من أجل الانفتاح ديمقراطياً. جرى التجاوب الأول في المغرب قبل نهاية التسعينيّات، حين تلقّى عبد الرحمن اليوسفي، الزعيم التاريخي للمعارضة المغربية المحكوم عليه سابقاً بالإعدام، دعوةً من الملك الحسن الثاني إلى العودة وتشكيل حكومة ائتلافية، وتولّي رئاسة الوزراء. منذ ذلك التاريخ، سيجري تدريجياً تخفيف القبضة التسلطية للنظام الملكي في المغرب وتوسيع الهامش الديمقراطي، ولكن من دون التحوّل نظاماً ملكياً دستورياً. مع موت الديكتاتور الدموي في سورية حافظ الأسد عام 2000، وتوريث ابنه بشّار الحكم، اندلع ما عُرف بـ «ربيع دمشق»، الذي تبنّى برنامجاً ديمقراطياً طموحاً، رغم استمرار احتلال إسرائيل هضبة الجولان. فلسطينياً، كان اتفاق أوسلو في 1993، انتقل بعدها ياسر عرفات، وقادة منظّمة التحرير، إلى رام الله. في العام التالي، جرى تنظيم ندوة أكاديمية تتناول مستقبل حقوق الإنسان في هذا الكيان الفلسطيني الجديد. كانت ندوة أولى من نوعها، فقد كان حديث حقوق الإنسان الفلسطيني قبل ذلك منحصراً في جرائم الاحتلال الإسرائيلي. نظّم الندوة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بمشاركة كبرى المُنظّمات الحقوقية الفلسطينية. كان هناك أمل بـ«ربيع» فلسطيني. لاحقاً كتب الأكاديمي الحقوقي المصري الراحل محمد السيّد سعيد مقاله الأيقوني «مدرستان في بناء الدولة الفلسطينية»، الذي يُقرَأ اليوم بعد ربع قرن كما لو كتب بعد السابع من أكتوبر. لكن، مع حلول «الربيع العربي»، في بدايات العقد الثاني من هذا القرن، بدأت تطفو على السطح نقاط توتّر بين المطلبين، التحرّري الفلسطيني والتحرّري العربي. نقطة الافتراق الأولى كانت في تحوّل «أوسلو» من مشروع دولة فلسطينية إلى محطّة صراع دامية بين حركتي فتح وحماس، بعد أن اعتبرت الثانية «أوسلو» خيانة لهدف الدولة في كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر. عجز الطرفان، والوسطاء الفلسطينيون، والوسطاء العرب في القاهرة والدوحة والجزائر، والوسطاء الأجانب في النرويج وروسيا والصين، خلال 30 عاماً تاليةً عن إيجاد إطار مقبول للطرفَين يمكن أن يديرا من خلاله خلافاتهما من دون الإضرار بالأهداف الكلّية للكفاح التاريخي للشعب الفلسطيني، ونزيف تضحياته المتواصل. مع ذلك، أمكن للطرفَين في الفترة ذاتها أن يتوصّلا (كلّ منهما على حدة) إلى حلول توافقية مرحلية لصراعهما مع إسرائيل، لا تخلو بالطبع من إذعان، لكنّ الإذعان لم يكن حلّاً مقبولاً في النزاع بين الطرفَين الفلسطينيين.

كان ربيع سورية الثاني عام 2012 محطّة افتراق أخرى، فقد استدعى بشّار الأسد قوّات الحرس الثوري الإيراني ومليشيات حزب الله اللبنانية لمساندته في قمع تطلّعات الشعب السوري. كلاهما حليف ميداني وإعلامي لكفاح الشعب الفلسطيني. عندما جرى لاحقاً اغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني (الموصوم لدى السوريين سفاحاً)، نعاه الرئيس الراحل للمكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، باعتباره «شهيد القدس»، الأمر الذي أثار شعوراً عارماً بالإهانة لدى الشعب السوري، ظلّ يلاحق هنيّة حتّى بعد اغتياله، خاصّة أنّ مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية لم يستثنها القمع الأسدي خلال الربيع العربي. كان أيضاً اغتيال إسرائيل القائد العسكري لحزب الله، فؤاد شُكر، في اليوم السابق لاغتيال هنيّة، مناسبةً أخرى لإلهاب الآلام الدفينة، فقد كان شُكر مرافقاً قيادياً لمليشيات حزبه في سورية في مساندة حرب إبادة الأسد شعبه وتشريده وتحويله لاجئا (كالفلسطينيين) في أرجاء العالم.

ولا تنحصر نقاط التوتّر حول مسارات التحرّر العربي والفلسطيني في سورية، فحزب الله متّهم بالتسبّب في ارتهان الدولة اللبنانية للقرار السياسي والعسكري في طهران، وبقمع الحراك الديمقراطي اللبناني، وبكبح مقاومة الفسادين، السياسي والمالي، وبمنع التحقيق في تفجير ميناء بيروت (2020)، وباغتيال رموزٍ ثقافيةٍ وسياسيةٍ لبنانيةٍ. وفي اليمن عضو بارز آخر في تحالف الممانعة، الذي تديره إيران، ويضمّ حزب الله والنظام السوري وحركة حماس وجماعات عراقية شيعية مسلّحة تتحكّم في قرار الدولة العراقية بما يُلبّي مصالحَ إيران. العضو اليمني هو جماعة أنصار الله (الحوثيون)، الذين يشنّون الهجمات عند مدخل البحر الأحمر على وسائل النقل البحري المتّجهة إلى إسرائيل أو المملوكة لشركات من دول تساند إسرائيل، مثلما هاجموا مكاتب الأمم المتّحدة للدعم الإنساني في اليمن، ونهبوا محتوياتها واعتقلوا العاملين الأجانب واليمنيين فيها. لم يكتفِ الحوثيون بقطع الطريق على «الربيع العربي» في اليمن منذ عشر سنوات، بل عملوا بدأب في استعادة نمط حكم القرون الوسطى (الإمامة) الذي ساد اليمن قبل ثورة عام 1962. محو ذاكرة اليمنيين في مقدمة جدول أعمالهم، والذي يشمل الاستبدال بأسماء ميادين وشوارع كبرى ومدارس ومنشآت تخلّد أسماء قيادات ثورة 1962 ورموزها الثقافية من أدباء وشعراء، رموزاً دينيةً لا تنتمي إلى الثورة أو إلى الإسلام السنّي الذي يعتنقه أغلبية اليمنيين. المقاومة السياسية الثقافية التي يواجهها الحوثيون في هذا المجال دفعتهم إلى محاولة استبدال أسماء شهداء فلسطينيين (إسماعيل هنيّة مثلاً) بأسماء رموز ثورة 1962 لتحقيق ذات الهدف.

بعد حصول الشعوب العربية على استقلالها الوطني في منتصف القرن الماضي، وضعت تلك الشعوب التضامنَ مع الشعب الفلسطيني في مقدمة جدول أعمالها. لاحقاً، تبين للشعوب العربية أنّ تحرّرها كان غير مكتمل. إذ لم يُؤدِّ إلى تمتّعها بالحق في تقرير مصيرها بنفسها، الذي صادرته نظم حكم غير أجنبية، بدّدت ثرواتِ وطاقاتِ البلادِ في نزوات سياسية وعسكرية، وانقلابات وانقلابات مضادّة، ومقامرات اقتصادية مستهترة، من دون خضوعها إلى أدنى محاسبة. لتجد هذه الشعوب نفسها بعد بضعة عقود في مربّع الشعب الفلسطيني، رغم الاختلاف في معطيات مهمّة. لم تعد مُؤكّدةً إمكانية استعادة دولة موحّدة في سورية أو العراق أو اليمن أو ليبيا أو السودان. فضلاً عن انضمام ملايين من اللاجئين العرب إلى اللاجئين الفلسطينيين، مشردين في شتّى أرجاء العالم منذ 12 عاماً، وليس مُؤكّداً (مثل اللاجئين الفلسطينيين) عودتهم إلى بلادهم.

(حقوقي مصري)

> حصدت نظم عربية ثمار نصف قرنٍ من كفاح الشعوب ضدّ الاحتلال، لكنّها أورثت شعوبها مآسيَ لا تقلّ هولاً عن الاستعمار القديم

# العجز السوري... الهروب من الواقع والبحث عنه

**مضر رياض الدبس**

الهروب من الواقع عرضٌ عادي من أعراض العجز، من أعراض اليأس، والقصور ربّما، ولكنّه عرضٌ خطيرٌ لأنّه قادرٌ على إعادة إنتاج نفسه بصورة مدهشة؛ فالعاجز عادةً يُرضي ذاته العاجزةَ بالمساهمة في ظاهرةٍ خطيرةٍ، صنعها العجز نفسه، هي ظاهرة الهجوم على العمل، وصولاً إلى الاستخفاف بالعمل، وتحطيم من يفكّر في عمل ما. العجز نفسه، في واحدٍ من أكثر معانيه أهمّيةً، فقدانُ الإيمان بقيمة العمل في التغيير، وانتظار فعل الدول، أو انتحاريين جسورين، أو المعجزة. العمل في سورية بحثٌ عن واقع ملائم، والعجز هروبٌ من واقعٍ غيرَ ملائم. مصيبة العجز، وخطورته، أنّه يُلغي محاولاتِ العمل، ولولا ذلك لما كان العجز عجزاً؛ فليس للعجز من آليةٍ للتعبير عن وجوده سوى أنّه ينهي الفِعل الحرّ، ويُحوّل العاجزَ مفعولاً به، أو قاصراً بصورة أو بأخرى. ولهذا القصور طرائق كثيرة للتعبير عن وجوده، ولكنّ أبرزها تسفيه غير القاصرين بحُجّة أنّ مشكلاتنا أكبرُ منّا، وعلينا أن ننتظر من يتولّى أمرنا ويحلّها (يعني الدول الأخرى)، وإلى حينه، كلّ عملٍ لا قيمة له، ولا يُقاوم العجزَ الجاثمَ على الوضع الراهن إلا الفعلُ في دائرة الممكن الباقي بين أيدينا، أي فعلُ الذي لم يتمكّن العجزُ منه إلى الآن، بل وتضخيم هذا الممكن وتوسيع حدوده وصولاً إلى واقعٍ جديدٍ.

> نثور بوصفنا سوريين لديهم فرصةٌ تاريخيةٌ لتطوير أسلوبهم الخاص في توطين أنفسهم على الاختلاف في الوطن الواحد

الفعل الذي لا ينال منه العجز أبداً هو البحث عن واقعٍ جديدٍ ملائم، هذا البحث يبدأ بالفكرة، بالتفكير، وابتكار الجديد المُمكن الذي نستطيع القيام به. وربّما نقول إنّه يبدأ بالقبول، عن طيب خاطر، بأنّ العجزَ لا يقف متفرجّاً أمام أيّ عملٍ فيه شيء من ابتكار، بل يعمل في تقوية ذاته، ومَدّ نفوذه بوساطة عديد من السوريين الذين باتوا لا يفعلون شيئاً إلّا الهجوم على الذين يعملون. وهؤلاء كلّهم من العاجزين أمام هول ما حدث كلّه، أو منهجياتهم عاجزة. ومع أنّ نيّاتهم في غالبية الأحيان طيّبة، إلّا أنّهم ناقمون على الأعمال؛ والأعمال هي التي تكون بالنيّات، أمّا محاربة العمل فلا علاقةَ تربطها بالنيّات إلّا عرضاً، لأنّ علاقتها الوثيقة والعضوية تظلّ مع فقدان الأمل، واستفحال الشعور بالخسارة، والعجز أمام الواقع. واستناداً إلى ذلك، قد نقول إنّ الأفعال الجيّدة كلّها تبدأ من فعل التفهّم، أو من حمل النفس على التفهّم، تفهّم هجوم «الذين لا يعملون» على «الذين يعملون من أجلهم»، بوصفه هجوماً طبيعياً يأتي بعد أن قضى العجز على فعل المبادرة، ولم يبق له إلّا أن يُجهز على العمل، وأيّ ظاهرةٍ فيها فِعل. ولذلك لا ينبغي أن نأخذ أيَّ هجوم يشنّه «سوريٌ لا يعمل» على «سوري يعمل» في سياق شخصي، فنبني ردَّة فعل، وهجوماً مضاداً من النوع نفسه، بل الأجدى، والأصح، أن نراه عرضاً عادياً من أعراض العجز السوري وانتشاره الذي لا يداويه إلّا مزيدٌ من ثلاثة: العمل، والفعل، والتفهّم.

في هذا السياق، قد نقول أيضاً إنّنا لا نزال نثور وكأنّنا آخرون، أو نقلّد الآخرين، كأنّنا ماركسيون، أو حداثيون، وما إلى ذلك. ومن جهةٍ أخرى، نحن لا نزال نثور هُووياً، عربياً، أو مسلمين، أو مسيحيين، أو دروزاً، أو أكراداً، أو إلى ما هنالك من هذا القبيل. الوقتُ قد حان لكي نكفّ عن تقديم أنفسنا بوصفنا مُقلّدين أو نمطيّين؛ فتقليد الآخرين فعلُ القاصرين الأثير على قلوبهم وأنفسهم، حتّى لو كان هؤلاء الآخرون أجداداً. يعني على الإسلاميين أن يفهموا أنّنا لا نثور في هذا الموضع لإعلاء كلمة الله، وعلى القوميين العرب أن يفهموا أنّنا لا نثور من أجل «أمّةٍ عربيةٍ واحدةٍ»، وعلى العلمانيين أن يفهموا أنّنا لا نثور بوصفنا غربيين، وعلى الأكراد أن يفهموا أنّنا لا نثور من أجل «روج آفا»، إلى ما هنالك. نحن نثور بوصفنا سوريين، شرق أوسطيين، يعيشون هنا، الآن (في الحاضر)، لديهم فرصةٌ تاريخيةٌ لتطوير أسلوبهم الخاص في توطين أنفسهم على الاختلاف في الوطن الواحد، وتطوير حداثتهم الخاصّة بهم من دون وصاية أحد. نثور بوصفنا توّاقين، طموحين، حالمين، إلى مستقبلٍ حرٍ ومشرقٍ لنا ولأبنائنا. أهم ما يعني ذلك هو أن تكف النُخْبة السياسية السورية (تحديداً المتعالية والقاصرة منها) عن الحرب الشعواء التي تشنّها على التلقائية السورية باسم النقد، لأنّ أكثرية هذا النقد «زعبرة» واستعلاء مريض؛ فالتلقائية السورية مادّة هذه الثورة العظيمة منذ 2011. وإضعاف هذه التلقائية هو الذي يرجّح إمكان أن تتحوّل الثورة مُجرّد حرب أهلية عبثية، بينما دعمها بالعقل والفكر والعمل هو الذي يجعل الثورة تنتصر. الحلّ يبدأ من إعلاء قيمة هذه التلقائية، وبناء فلسفة سياسية تستند إليها، تترجمها، وتعمل فيها فعل «بومة منيرفا» بعد أن يحلّ الظلام، أي بعد أن تأخذ الأحداث مداها الأقصى من التلقائية، ويرسم الواقع أحداثه كلّها. يعني الآن وفوراً، لأنّنا صرنا في ظلام حالك لم يعد ينفع البصر للمشي فيه، بل لا تنفع معه إلّا البصيرة. وأيضاً، يمكن فهم التعصّب بوصفه عرضاً من أعراض العجز، وما يمكن أن نسمّيه «التناحة» في السلوك والنقاش بوصفها نوعاً من تصلّب الذهن الذي يصيب غالبية الذين «احترقت نفوسهم»؛ فالتعصّب هو الشكل الوحيد من أشكال الإرادة الذي يمكن تلقينه للضعفاء، ومن يشعرون بغياب الأمان (بتعبير نيتشه). وعليه، إنّ التعصّب هو إرادة العاجزين. هذا ليس دفاعاً عن التعصّب أو تسويغاً لوجوهه، لكنّها مقاربة موجهة نحو أسمى فاعلية يمتلكها الذهن، وهي إيقاظ ذاته (بتعبير غوتّه).

يطرد العجز كلَ شعور بالمسؤولية وينبذه، والعاجز يهرب من تحمّل المسؤولية، ويميل إلى تحميلها غيره دائماً، ولأنّه يعرف أنّ هذا الـ«غير» يتمّ اختياره من الذين يعملون؛ فإنّه يهرب من العمل دائماً، ولكنّه مع ذلك يحرص على التصدّر تصدرَ مسؤولي البعث، وأعضاء الائتلاف. العجز هو التوجّس من العمل المُفيد، ومن ثمّ تأثيم أيّ فعلٍ إيجابي قد يساهم في مساعدة العاجزين.

مرةً، كان رجلا دينٍ يمشيان إلى جانب نهر، صادفا امرأةً يهدّدها الغرق، فحملها أحدهما حتّى عبر بها إلى برّ الأمان، وعاد ليكمل سيره مع رفيقه الذي بدا عليه عدم الارتياح، وسأله مستنكراً: كيف تقوم بحمل امرأةٍ وأنت رجل دين؟ فقال له: أنا حملتها إلى الضفّة، ووضعتها بأمانٍ هناك، وانتهى الأمر، أمّا أنت فلا تزال تحملها.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads